مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٣٥

الخميس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد لوك
	ألمانيا	السيد ليتشارز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بينكوسمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كولينس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أقدم الآن إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١)١٩٩٢(بشأن الصومال.

وفقا للفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى المجلس بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)بشأن الصومال، تغطي الفترة من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

وهذه أول إحاطة أقدمها منذ اتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الذي تمكن فيه المجلس من توحيد وتبسيط الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، وفرض حظر على مكونات الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، فضلا عن تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وبعد اتخاذ القرار، عين الأمين العام خمسة أعضاء في فريق الخبراء في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في حين عين خبير سادس في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وفي المشاورات الأولى التي أجرتها هذا العام في ١٧ كانون الثاني/يناير، اجتمعت اللجنة مع أعضاء فريق الخبراء المعني بالصومال لمناقشة أولوياتهم لعام ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، شددت المنسقة الجديدة لفريق الخبراء على زيادة الاهتمام بمصادر إيرادات حركة الشباب تمشيا مع أحكام الفقرة ١ من القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩). وأشارت أيضا إلى الحظر المفروض على مكونات الأجهزة المتفجرة وحظر الفحم النباتي، وإدارة الأسلحة والذخائر بوصفها مجالات أخرى ذات أولوية بالنسبة لفريق الخبراء. وأشارت المنسقة إلى أن الهجمات الأخيرة في مقديشو وإلى سلسلة الحوادث في كينيا، فضلا عن التشديد على التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب في الصومال والمنطقة.

وشددت المنسقة على أهمية إعادة استئناف علاقة عمل بناءة مع حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك السماح لجميع أعضاء فريق الخبراء بزيارة الصومال. وفي ذلك الصدد، فهي ترى أن زيارتها إلى مقديشو في أوائل كانون الثاني/يناير بناء على دعوة من مستشار الأمن القومي لرئيس الصومال، كانت خطوة واعدة في المضي قدما. وتشجع أعضاء اللجنة لهذه التبادلات الأولية. واتفقوا مع المنسقة على أن أولويات حكومة الصومال الاتحادية تتسق تماما مع الأولويات المحددة في ولاية فريق الخبراء.

وسافرتُ في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى مقديشو بصفتي رئيسا للجنة، إلى جانب أعضاء اللجنة الذين انضموا إلي من نيويورك أو من خلال ممثليهم الدبلوماسيين المحليين والإقليميين. وتشارك أعضاء اللجنة التقرير عن زيارتي، الذي يتضمن تفاصيل اجتماعاتي مع رئيس حكومة الصومال الاتحادية ورئيس وزرائها ومحاورين آخرين. وأود أن أوجز ملاحظاتي كما يلي.

لقد كانت الزيارة فرصة هامة للمساعدة في إذكاء الوعي بالغرض من تدابير الجزاءات ونطاقها، والتي تستهدف أساسا حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى، فضلا عن جمع معلومات مباشرة عن تنفيذها. وآمل أن تسهم أيضا إسهاما كبيرا في إعادة العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء. وبالفعل زارت منسقة الفريق مقديشو ثلاث مرات،

وهي بداية مشجعة وآمل أن يتمكن أعضاء الفريق الآخرون قريبا من زيارة الصومال أيضا. وأعتقد أن الزيارة كانت مفيدة أيضا في مساعدة أعضاء اللجنة في التعرف على التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في الميدان.

وأنوه إلى أن اللجنة تؤدي دورا مستمرا في تعزيز الوعي بنظام الجزاءات، وتصحيح الفهم الخاطئ بأن نظام الجزاءات يستهدف حكومة الصومال الاتحادية، علاوة على تحسين فهم نطاق تلك التدابير، لا سيما الحظر الجديد على مكونات الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ويجب علينا أن نواصل أيضا التشديد على أن نظام الجزاءات ليس ساكنا، وأنه يُستعرَض بانتظام وقد شهد تغيرات على مر السنين كي يجسد الظروف المتغيرة، وأنه سيتغير باستمرار.

واللجنة وفريق الخبراء التابع لها شريكان لحكومة الصومال الاتحادية، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة خطر الإرهاب والتصدي لتدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في الصومال.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ثلاثة تحديثات شهرية من فريق الخبراء، قُدم أحدها عملا بالقرار ٢٤٤١ (٢٠١٨) والاثنان الآخران عملا بالقرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩). كما تلقت اللجنة مراسلات من دولتين من الدول الأعضاء. وأثارت إحدى الرسائل شواغل بشأن النتائج التي توصل إليها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، سلف فريق الخبراء، وأثارت رسالتان آخريان مسائل تتعلق بالسرية. وحتى الآن، ردت اللجنة على رسالتين من الرسائل الثلاث.

وأختتم بياني بتلخيص الإحصاءات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة. قبل اتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، وافقت اللجنة على طلب إعفاء مقدم من حكومة الصومال الاتحادية عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣). وتلقت اللجنة أيضا إخطارا قبل التسليم من دولة عضو، عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) والفقرة ١٤ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). وعقب اتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، تلقت اللجنة أربعة إخطارات سابقة للتسليم من حكومة الصومال الاتحادية، عملا بالفقرتين ١١ و ١٣ من القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، وتلقت أيضا عن إحداها إخطارا سابقا للتسليم من الدولة العضو الموردة، عملا بالفقرة ١٤ من القرار نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات قبل التسليم من دولة عضو موردة ومنظمة دولية، عملا بالفقرة ١٧ من القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩). وأخيرا، تلقت اللجنة نسخة من التقرير نصف السنوي الذي تقدمه حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٣٥ من القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، بشأن هيكل قواتها الأمنية وتكوينها وقوامها ونشرها ومركز القوات الإقليمية وقوات الميليشيات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم بعد ظهر اليوم.

يمثل نظام الجزاءات المفروضة على الصومال جهدا مشتركا بين الصومال وشركائه الدوليين للتصدي لأكبر التهديدات للسلام والأمن في الصومال ولدعم إصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل. وتعني طبيعته كحظر جزئي أن حكومة الصومال الاتحادية قادرة على الحصول على المعدات والتدريب اللازمين للتصدي لآفة حركة الشباب. ونرحب ترحيبا كبيرا بالدعم الذي يقدمه أعضاء المجلس في ذلك الصدد. وندين بشدة الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب، والتي تُزهق أرواحا في الصومال وخارجه. وفي هذه المرحلة، أود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان في القوات المسلحة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونرحب بتعاون حكومة الصومال الاتحادية مؤخرا مع فريق الخبراء واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، بما في ذلك عقد اجتماعات بناءة مع المنسق الجديد للفريق وزيارة اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، التي جرت للتو إحاطتنا بشأنها. ونأمل أن تستمر تلك المشاركة بدعم من المجتمع الدولي للتمكين من مواصلة إحراز تقدم في بناء الاستقرار والأمن على المدى الطويل في الصومال، ونتطلع إلى زيارة يقوم بها أعضاء الفريق الآخرون إلى الصومال في المستقبل القريب.

إننا الآن عند منعطف حاسم في المستقبل الطويل الأجل لأمن الصومال. ويمكننا معا أن نعمل على وقف تدفق الأسلحة ومكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتمويل غير المشروع إلى حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى التي تهدد استقرار الصومال. وندعو أيضا إلى إحراز تقدم في الاتفاق على إدراج أفراد في القائمة بموجب الجزاءات المفروضة على الصومال، ولا سيما تلك المقترحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتمثل هذه القوائم عنصرا هاما في كفالة أن يكون لنظام الجزاءات تأثير.

ويواجه الصومال ومؤيدوه الدوليون مهمة ضخمة في السنوات المقبلة في تحقيق الانتقال الكامل إلى الأمن بقيادة صومالية. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف بحزم إلى جانب الصومال والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين في تلك الجهود.

السيد ليتشارتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة إحاطة اليوم. في البداية، أود أن أشيد بكم على الزيارة التي قمتم بها إلى الصومال في كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر الممثل الصومالي على دعمه في تنسيق الزيارة وتيسيرها.

وتؤكد ألمانيا من جديد أن الجزاءات أداة لا غنى عنها، تسهم في تحقيق الاستقرار وبناء الدولة والسلام في الصومال، مما يؤدي أيضا إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي ذلك الصدد، كانت الزيارة التي أحطنا للتو علما بها مهمة جدا، بما في ذلك ما يتعلق بفهم جميع الأطراف لنظام الجزاءات المعمول به.

ولتوضيح نقطة واحدة، فإن الغرض من حظر الأسلحة هو دعم الحكومة وتعزيز قدرتها على توفير الأمن. وتركز الجزاءات على مكافحة حركة الشباب. ومن شأن الحظر المفروض حديثا على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على وجه الخصوص أن يضعف قدرة حركة الشباب على تصنيع المتفجرات المصنوعة منزلياً. ومن الأهمية بمكان الآن أن ينفذ ذلك الحكم بفعالية، ولا سيما من جانب الدول المجاورة.

وكثيرا ما نسمع أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. وفي الوقت نفسه، يظل صحيحا أن الجزاءات قد اعتمدت لغرض معين. وطالما لم يتحقق ذلك الغرض، يجب الإبقاء على الجزاءات.

وفي الوقت نفسه، لا تزال ألمانيا على استعداد لدعم الحكومة الصومالية في بناء القدرات، على سبيل المثال، لتسجيل ورصد استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو أفضل. ونحن مستعدون أيضا لمواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، أعتقد أنه تم إحراز تقدم كبير. ومن الأمثلة على ذلك التسجيل البيولوجي لجميع أفراد قوات الأمن تقريبا، وهي عملية مستمرة. ويمكن أن تساعد هذه التطورات على النظر في وقت لاحق في رفع بعض الجزاءات في هذا الصدد.

وما زلنا نؤيد تأييدا تاما عمل فريق الخبراء. والاجتماعات الأولى بين المنسق الجديد والسلطات الصومالية مشجعة ولكن يجب الآن إعادة إقامة التعاون بشكل كامل. ويحتاج جميع الخبراء إلى إمكانية الوصول من أجل إنجاز ولايتهم. إن تعاون السلطات الصومالية دون شروط مسبقة أمر حاسم الأهمية لفعالية أداة الجزاءات، وهو ما يسهم في استقرار الصومال وخارجه. وعلينا، بصفتنا المجلس، أن ندافع عن الفريق لكفالة قدرته على القيام بالعمل المنوط به.

ويساورنا القلق إزاء الهجمات على المدنيين واستمرار العنف الجنسي والجنساني في الصومال. ولذلك، ندعو مرة أخرى جميع القوات في الصومال إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الزاخرة بالمعلومات عن أعمال اللجنة على مدى الأشهر الأربعة الماضية.

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها مقديشو لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي – الاقتصادي الداخلي والتصدي للتهديد الأمني الرئيسي في الصومال، ألا وهو حركة الشباب الإرهابية.

ونلاحظ أن حظر الأسلحة والفحم المفروض على الصومال لا يزال يحقق نجاحا. وقد ثبت أن هذا الحظر أداة فعالة إلى حد ما لقطع القنوات التي تزود القوى المتطرفة والإرهابية بالإمدادات. وفي الوقت نفسه، كان للرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة إلى قوات الأمن الصومالية أثر إيجابي. ونؤيد تقديم مزيد من المساعدة المتعددة الأوجه إلى مقديشو لتحسين الاستعداد التشغيلي للجيش الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللذين يتحملان العبء الرئيسي في مكافحة الإرهابيين.

وفي العام الماضي، فرض المجلس قيودا إضافية على تزويد البلد بمكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير ستعمل بسلاسة. ومع ذلك، نود أن نؤكد أننا لا نرى في الجزاءات غاية في حد ذاتها – بل وسيلة لا غير لمساعدة السلطات الصومالية على تحقيق السلام والاستقرار في بلدها.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين اللجنة وفريق الخبراء التابع لها وحكومة الصومال الاتحادية، نرغب بشدة في أن تتخذ هذه الاتصالات مرة أخرى صورة عادية. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى أن نفهم بوضوح أن جميع شواغل السلطات السيادية في الصومال يجب أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل. إن الحقيقة على أرض الواقع هي أنه من غير المرجح أن يرى المعنيون الصوماليون والقوى الخارجية أن من الضروري، إذا لم نفعل ذلك، الخضوع لسلطة السلطات المركزية. وفي هذه الحالة، ستذهب كل جهودنا لتقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والإنسانية سدى.

ويجب ألا يتشكل لدى حكومة الصومال الاتحادية انطباع بأن مجلس الأمن متحيز في عمله. وفي ذلك الصدد، نرحّب بزيارتكم للصومال في كانون الثاني/يناير، سيدي الرئيس، وكذلك بالاتصالات الأولية مع منسّق فريق الخبراء في مقديشو. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن معا، بمساعدة التكوين الجديد لفريق الخبراء، من طي الصفحة وبناء علاقات بنّاءة مع شركائنا الصوماليين.

السيد بن لاغا (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين.

نود في البداية أن نعرب عن شكرنا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على إحاطته المقدمة بشأن أعمال لجنة الجزاءات والزيارة الميدانية التي قام بها مؤخرا إلى الصومال في كانون الثاني/يناير. تبين تلك الزيارة بوضوح تصميم المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة دعم الصومال لتحقيق الاستقرار والتنمية والمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار.

وتعتقد وفودنا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وأنها ينبغي أن تشكل أداة لمساعدة ودعم حكومة الصومال في جهودها لتحقيق الاستقرار. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بحكومة الصومال الاتحادية على تصميمها على إجراء الانتخابات في غضون الإطار الزمني المحدد. ولذلك نود أن نناشد جميع الأطراف الصومالية أن تضع المصالح الوطنية فوق

أي اعتبارات أخرى وأن تشارك مشاركة كاملة في حوار بنّاء لتعزيز توافق حقيقي في الآراء بشأن بناء دولة صومالية شاملة للجميع.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم كل الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية بغية تمكينها من إجراء الانتخابات في حدود جدولها الزمني المحدد، الأمر الذي من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للشعب الصومالي لإرساء الأساس للاستقرار وإعادة الإعمار.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على إحاطتكم الهامة. وأود أن أؤكد من جديد دعمنا لقيادتكم وعملكم رئيسا للجنة. وأود أن أشارككم بعض النقاط في هذا الصدد.

أولا، نشيد بجهودكم رئيسا للجنة في المساهمة صوب إعادة العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء. وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن الحوار والتعاون بين الصومال والفريق، على أساس الاحترام المتبادل، هما عنصران أساسيان لنجاح الفريق في الاضطلاع بولايته. ونشجع على مواصلة عمليات بناء الثقة بين حكومة الصومال والفريق، ويثلج صدرنا مشاركة منسق الفريق مؤخرا في مقديشو وزيارته لها.

ثانيا، تواصل إندونيسيا دعم أولويات عمل الفريق لعام ٢٠٢٠. وكما ذكرنا خلال جلسة الإحاطة بشأن الصومال في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8731)، فإننا نشعر بالقلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. ونرحب على وجه الخصوص بتوسيع نطاق التركيز على مصادر إيرادات حركة الشباب. ونتطلع إلى رؤية توصيات ملموسة لقطع مصادر الأسلحة والتمويل عن حركة الشباب بشكل فعال.

ثالثا، نشعر بالحاجة إلى مواصلة زيادة الوعي بالغرض من نظام الجزاءات. ونتفق مع ما جاء في بيان رئيس اللجنة بأن نظام الجزاءات ليس جامدا؛ ويجب ألا يستخدم إلا كوسيلة لدعم استراتيجية سياسية أوسع نطاقا وعملية سلام. ولذلك يجب أن يكون له جدول زمني واضح وشفاف وقابل للقياس. ونود أن نؤكد من جديد أن هدفه النهائي هو دعم الأمن والاستقرار في الصومال وضمانهما وصونهما.

وأود أن أؤكد من جديد تضامن إندونيسيا مع الصومال في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، فضلا عن احترامنا لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم بشأن عملكم في الآونة الأخيرة بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. كما أرحب بزيارتكم الأخيرة للصومال.

خلال الأشهر القليلة الماضية، حسّنت حكومة الصومال الاتحادية العلاقات وعززت الاتصالات مع لجنة الجزاءات وفريق الخبراء التابع لها. إن التقدم الإيجابي المحرز أمر مشجّع. والحفاظ على الثقة المتبادلة والتعاون بين لجنة الجزاءات والفريق وحكومة الصومال الاتحادية أمر بالغ الأهمية لأنه يؤثر على فعالية التدابير ذات الصلة التي يتخذها مجلس الأمن. وتشجع الصين الفريق على مواصلة الاستفادة من مزاياه النسبية، والتماس المزيد من المدخلات من الصومال والبلدان والمنظمات في المنطقة، وتقديم المساعدة البنّاءة على أساس الاحتياجات، والاستجابة في الوقت المناسب للمسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى الصومال.

إن لجنة الجزاءات أداة هامة من أدوات مجلس الأمن لصون السلم والاستقرار الإقليميين. وينبغي لها أن تحسّن تركيز عملها وأن تولي مزيدا من الاهتمام للمسائل الحاسمة التي تؤثر على الأمن الإقليمي، وأن تساعد الصومال على مكافحة القوات

الإرهابية بفعالية، مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن تساعد الحكومة الصومالية على تعزيز قدراتها الإدارية والأمنية.

وأخيرا، تود الصين أن تؤكد من جديد أن الجزاءات ليست هي الغاية بل هي الوسيلة، وينبغي أن تسهم في التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وينبغي تعديل الجزاءات في ضوء التطورات في الوقت المناسب ورفعها في نهاية المطاف.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم المقدمة بصفتكم رئيسا للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. ونشيد بجهود حكومة الصومال الاتحادية وتعاونها البنّاء مؤخرا مع فريق الخبراء ونتطلع إلى مواصلة جهودهما التعاونية.

ونؤيد الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الجزاءات المفروضة على الصومال والفريق في تنفيذ مهامهما وولايتيهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما دورهما المركزي في الإشراف على تنفيذ نظام الجزاءات فيما يتعلق بالصومال. ونود أن نؤكد أنه ينبغي للجنة أن تناقش باستفاضة توصيات محددة، بمساعدة الفريق، لكفالة التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات التي فرضها المجلس.

وكما أشار الرئيس، ينبغي للجنة أيضا أن تولي اهتماما للجوانب العملية للحالة في الصومال، بما في ذلك الشواغل والطلبات المشروعة لحكومة الصومال الاتحادية. وفي هذا الصدد، ينبغي لها أن تتأكد من أن تدابير الجزاءات محددة الأهداف بشكل صحيح ولا تؤثر على خطط بناء القدرات وغيرها من الخطط الإنمائية الوطنية.

ونرى أن من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التخفيف من أي تصورات خاطئة بشأن تدابير الجزاءات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للجنة وللفريق أن يوليا باستمرار اهتماما وثيقا للحالة على أرض الواقع وأن يجريا التعديلات اللازمة على نظام الجزاءات حسب الاقتضاء.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم وعلى قيادتكم أعمال لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، بما في ذلك تنظيمكم زيارة إلى مقديشو في الشهر الماضي. لقد شاركت إستونيا في تلك الزيارة ووجدتها مفيدة جدا. ونود أن نضم صوتنا إلى بيانكم: نأمل نحن أيضا أن تتمكن حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء، نتيجة للزيارة، من إعادة العلاقات بينهما.

وبالنظر إلى هدفهم المشترك المتمثل في التصدي لخطر الإرهاب، نعتقد أن فريق الخبراء شريك طبيعي للسلطات الصومالية. وتؤيد إستونيا تأييدا تاما أولويات فريق الخبراء لعام ٢٠٢٠، ولا سيما التركيز الموسّع على مصادر إيرادات حركة الشباب، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وحظر الفحم النباتي، وإدارة الأسلحة والذخائر. وتتماشى أولويات الفريق بشكل وثيق مع أولويات السلطات الصومالية، حيث يهدف كلاهما إلى بناء صومال ينعم بالسلام والاستقرار.

ومن المهم التذكير بأن نظام الجزاءات قائم لغرض وحيد هو دعم السلطات الصومالية في تحقيق الاستقرار في الصومال. ويستهدف النظام، في جملة أمور، منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والحيلولة دون حصول حركة الشباب على الأسلحة. وهو يقلص مصادر إيرادات حركة الشباب ويساعد السلطات الصومالية على تعزيز إصلاح قطاع الأمن والقدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. ومن المهم أيضا ملاحظة أن نظام الجزاءات ينطوي على إجراءات للإخطار والإعفاء، تكفل أن تتمكن السلطات الصومالية من الحصول على المعدات اللازمة لقوات الدفاع والأمن التابعة لها.

لقد تحقق الكثير منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها رئيس الفريق، بما في ذلك اتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩) الذي أفاد في تعزيز وتبسيط أحكام حظر توريد الأسلحة وفرض حظرا على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وهذا يبين أن نظام الجزاءات معد بطريقة تهدف إلى مساعدة السلطات الصومالية على أفضل وجه في ظل الظروف المتغيرة باستمرار. إن نظام الجزاءات أداة للمساعدة على تحويل الصومال.

وتود إستونيا أن تثني على حكومة الصومال الاتحادية للتقدم المحرز، بما في ذلك في مجال إصلاح قطاع الأمن. كما نرحب بزيارة منسق الفريق للصومال ثلاث مرات بالفعل، ونشجع السلطات الصومالية على السماح لجميع أعضاء الفريق بالدخول. وعندها فحسب، سيتمكن الفريق من بدء عمله الهام.

وتأمل إستونيا أن يتمكن المجلس ولجنة القرار ٧٥١ وفريق الخبراء وحكومة الصومال الاتحادية من العمل معا بحسن نية ووحدة قوية في الهدف خلال عام ٢٠٢٠ لجعل السلام والاستقرار في الصومال على المدى الطويل حقيقة واقعة.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم وزيارتكم إلى مقديشو وأن أؤكد لكم مجددا دعم فرنسا الكامل في عملكم.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بحظر توريد الأسلحة، الذي لا يزال أداة أساسية للتحرك نحو تحقيق سلام مستدام في الصومال. فالحظر يحد من تهريب الأسلحة والذخائر إلى الصومال ويمنع الجماعات الإرهابية من الحصول عليها. كما يتيح الحظر دعم السلطات الصومالية الاتحادية في جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وتحسين قدرتها على إدارة الأسلحة والذخائر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات الإخطار والإعفاء تمكنها من الحصول على المعدات التي تحتاجها من أجل قوات الدفاع والأمن التابعة لها.

وتتعلق النقطة الثانية في بياني بمكافحة تمويل حركة الشباب. ومن جانبنا، نأمل أن يبدأ فريق الخبراء العمل مع حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تحليل مصادر إيرادات حركة الشباب وفي تحديد نظام الضرائب غير القانونية التي تفرضها تلك الجماعة الإرهابية، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وهذه مهمة معقدة وهامة في الوقت نفسه ستسهم في تعزيز عملنا الجماعي ضد تمويل حركة الشباب. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع فريق الخبراء بشأن هذه المسألة.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة في بياني بتعاون السلطات الصومالية مع فريق الخبراء، الذي كان موضوعا صعبا على مدى الشهرين الماضيين. ونرحب بالتقدم المحرز منذ بداية عام ٢٠٢٠ من خلال الزيارات الثلاث التي قام بها المنسق الجديد لفريق الخبراء إلى مقديشو والمناقشات التي بدأت فيما يتعلق بالتعاون ذي الأولوية بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء. ونعتقد أن هذه الجهود تسير في الاتجاه الصحيح وتستجيب جزئيا لتوقعات المجلس. ومن المهم للغاية الآن أن يتمكن جميع خبراء الفريق من الاضطلاع بعملهم بحرية واستقلالية من خلال القيام بزيارات منتظمة إلى الصومال على أساس الولاية التي أسندها إليهم المجلس.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الإحاطة التي قدمتموها وعلى إسهاماتكم بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

تشعر الولايات المتحدة بالتفاؤل إزاء سفر منسق فريق الخبراء مؤخرا إلى الصومال واجتماعه مع مستشار الرئيس لشؤون

الأمن القومي. ونأمل أن تكون الزيارة بمثابة لبنة لاستئناف التبادل الهام للمعلومات وعلاقات العمل البناءة بين لجنة القرار ٧٥١ وحكومة الصومال الاتحادية.

وتأتي هذه الخطوة الإيجابية في وقت حرج، حيث لا يزال الصومال يعاني من انعدام الأمن بصفة عامة ويواجه تحديات إنسانية كبيرة. ولا يزال تنظيما حركة الشباب والدولة الإسلامية في الصومال، وغيرهما من الجهات الفاعلة، يهددان السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة المحيطة به. ومن المهم للغاية في هذه المعركة أن يتم تعطيل مصادر تمويل هذه الجماعات والقضاء عليها في نهاية المطاف. وسيتطلب التصدي لمسألة التمويل وغيره من التهديدات المستمرة تعاونا وثيقا بين حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين وأعضاء فريق الخبراء.

وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع شركائنا والدول الأعضاء لاستخدام نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وفقا للقرار ٧٥١ إلى أقصى حد ممكن والحد من قدرة حركة الشباب على شن هجمات. ويشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية لمكافحة تمويل الإرهاب وتوفير الدعم في التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وبناء القدرات لمساعدة قوات الأمن الصومالية على تأمين مخزوناتها من الأسلحة التقليدية وإدارتها على نحو سليم.

وتواصل الولايات المتحدة دعم حظر توريد الأسلحة لمنع حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة من الحصول على الأسلحة والمواد ذات الصلة. ونشدد على أن حظر توريد الأسلحة لا يمنع حكومة الصومال الاتحادية من الحصول على المعدات العسكرية التي تحتاج إليها؛ فالحظر لا يتطلب سوى اتباع عملية الإخطار المطلوبة فيما يتعلق بشحنات الأسلحة، وذلك لأغراض الشفافية والتعقب.

ويتطلب الإنفاذ الفعال لنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٧٥١ أن تتصرف اللجنة على وجه السرعة بشأن تسمية الأفراد. وعندما تقوم الدول الأعضاء بتحديد وتسمية الأفراد الضالعين في الاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالفحم، ينبغي للجنة أن تتصرف بسرعة بشأن هذه التسميات. ونحث الدول الأعضاء التي فرضت قيودا على ذلك على رفعها فورا حتى يتسنى معاقبة هؤلاء الأفراد على النحو الواجب.

أخيرا، نحث الدول الأعضاء على دعم التدابير الجارية وعمليات الإدراج في قائمة الجزاءات التي تقوم بها اللجنة وعلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، الذي يحدد أحكام حظر توريد الأسلحة، والأهم من ذلك، يفرض حظرا على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب أن نواصل العمل معا وأن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لضمان تحقيق السلام والاستقرار في الصومال وفي المنطقة من أجل تحقيق مستقبل أفضل لجميع الصوماليين.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني مرة أخرى أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن اليوم وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على زيارتكم إلى مقديشو في الشهر الماضي، والتي شهدتم خلالها بنفسكم التقدم على أرض الواقع. كما أود أن أشكركم على الإحاطة التي قدمتموها.

إن هدفي اليوم ذو محاور ثلاثة: أولا، عرض اعتبارات حكومة بلدي بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في بلدي؛ وثانيا، تقديم معلومات مستكملة عن العمل الهام الذي تضطلع به حكومة بلدي للتصدي لتلك التهديدات؛ وثالثا، إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن تعاوننا مع فريق الخبراء المعني بالصومال.

فيما يتعلق بالتهديدات القائمة والناشئة التي تواجه الصومال، لا تزال حركة الشباب تشكل أكبر تهديد يواجه الصومال والمنطقة. فلا تزال لديها القدرة والشبكة القادرة على

إدخال سيارات مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع مجهزة لشن هجمات انتحارية وسيارات مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع خلسة إلى العاصمة، على نحو ما يتضح من الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بالقرب من تقاطع ”إكس كنترول أفجوي“ والهجوم بسيارة مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع على نقطة تفتيش على طريق ”مكة المكرمة“ في مقديشو في ٨ كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، تواصل الجماعة الإرهابية فرض نفوذها على بعض أجزاء من الصومال من خلال أساليب الابتزاز والتخويف التي تستخدمها على نطاق واسع، فضلا عن الدعاية.

ولا تزال حكومة الصومال الاتحادية ملتزمة التزاما قويا بتنفيذ الخطة الانتقالية، التي تستند إلى فكرة اتباع نهج شامل للأمن. وتسلم الحكومة بأن الجهود التي يعزز بعضها بعضا على جبهة الإصلاح في قطاع الأمن، مقترنة بإجراء عمليات عسكرية فعالة وتنفيذ مبادرات لتحقيق الاستقرار، هي شروط مسبقة لتوطيد النجاحات التي تحققت في الخطة الانتقالية.

وتمثل عملية بادبادو، في شبيلي السفلى، محور تركيز الحكومة بعد العمليات العسكرية الناجحة التي أسفرت فيها العمليات العسكرية المشتركة عن استعادة الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعدة مناطق استراتيجية. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغ إجمالي قوام قوات الجيش الوطني الصومالي ٩ ٧٠٤ أفراد، يشارك منهم ١ ٠٢٣ فردا، ينضون تحت لواء ”١٤ أكتوبر“، في عمليات بصورة مباشرة في المناطق التي تمت استعادتها في شبيلي السفلى، ألا وهي، سبيد انول، أوطيغلي، باريري.

وحتى الآن، أدمج ٠٠٠ ٢ فرد من الميليشيات في قوات غالمودوغ و ٣٧٤ في قوات هيرشبيلي، استنادا إلى إطاري هيرشبيلي وغالمودوغ المتفاوض عليهما سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت تلك الجهود التي بذلتها حكومة الصومال الاتحادية عن إعادة إدماج الكتيبة الأولى التي تتألف من ٥٥٠ جنديا من وحدات الجيش الوطني الصومالي القائمة. وهذا الهجوم المتواصل على إرهابيي حركة الشباب يثبت القدرات المتزايدة لقوات الأمن الصومالية، وبتوفير الظروف المناسبة ستتمكن تلك القوات من التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية واستتباب الأمن وتحقيق العدالة.

وقد أحرزت حكومة الصومال الاتحادية تقدما كبيرا في بناء القدرات المؤسسية لقوات الأمن الوطني الصومالية من أجل تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة فضلا عن تحسين نوعية الحكم وإدارته. وفي عام ٢٠١٩، شملت المعايير الأساسية التي حققها الجيش الوطني الصومالي وأشرف عليها وزير الدفاع استكمال تسجيل القوات باستخدام البيانات البيومترية ووضع مبادئ توجيهية للإدارة المالية والمشتريات للقوات المسلحة الوطنية الصومالية وإنشاء نظام يتسم بالكفاءة والفعالية في إدارة حصص الإعاشة فضلا عن استعراض مجالات رئيسية مثل شؤون الأفراد واللوجستيات والشؤون المالية. كما تم تبسيط الدعم اللوجستي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى القوات الوطنية الصومالية. كما أثبتت قوة الشرطة الصومالية إمكاناتها بدعم العمليات العسكرية وتعزيز المكاسب التي تحققت في المناطق المستعادة.

وقد نُشر أول ١٠٠ ضابط من ضباط الدراويش في شابيلي السفلى لدعم الاحتفاظ بالمناطق المحررة والمساعدة في عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، مما سمح للقوات الوطنية الصومالية بالتحرك إلى مدى أبعد في عملياتها. وتعتزم حكومة الصومال الاتحادية التعجيل بجهود تكوين القوات من أجل الاحتفاظ بالمناطق المستعادة بغية تهيئة بيئة مواتية لأنشطة تحقيق الاستقرار وتنفيذ سيادة القانون.

وتخرج في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ٣٨٥ من المجندين الجدد في الشرطة من ولاية جنوب غرب الصومال

ومن المقرر نشرهم في شابيلي السفلى، وفقا لنموذج الشرطة الجديد الذي وافقت عليه حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في عام ٢٠١٦. كما تخرج في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠ ٣٠٠ طالب آخر من الدراويش في أكاديمية الجنرال كاهييه للشرطة وهم الآن جاهزون للنشر. وتهدف حكومة الصومال الاتحادية إلى تخريج ١ ٧٥٠ من ضباط شرطة الدراويش لنشرهم في عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٩ وحده، قامت قوة الشرطة الصومالية بتخريج ما مجموعه ٢١٢ ٣ من ضباط الشرطة الجدد.

وإضافة إلى الأنشطة التنفيذية والمؤسسية الجارية لبناء القدرات، واصلت حكومة الصومال الاتحادية بذل الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الحكم المحلي والمصالحة وسيادة القانون من بين جهود تحقيق الاستقرار الأخرى. ولدعم تنسيق أنشطة تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا كجزء من العمليات العسكرية في شابيلي السفلى، شكلت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات تتألف من وزراء الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والدفاع وشؤون العدالة والقضاء والأمن الداخلي والصحة والمعلومات والشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، وركزت على ضرورة كفالة اتباع نُهج متسقة وقائمة على الظروف إزاء أنشطة تحقيق الاستقرار.

وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ الخطة الانتقالية، فإن وجود عناصر مسلحة لم تُدمج بعد في القوات الاتحادية أو قوات الولايات يشكل خطرا على الاستقرار. وتبذل جهود لإدماج مجموعات الميليشيات في القوات، على النحو المبين في الخطة الانتقالية. بيد أن قوات الميليشيات المدمجة تحتاج إلى موارد مالية ومعدات وتدريب هائلة وإلى جهود أخرى مثل تسريح الأفراد غير النشطين وإعادة إدماج المدنيين. وتواصل حكومة الصومال الاتحادية تعزيز إدارة الأسلحة والذخائر لقوات الأمن الصومالية. وقد حسّنت قدرات التخزين واضطلعت بالتنفيذ المتسق لوسم الأسلحة وتسجيلها إضافة إلى الجهود الرامية إلى جمع البيانات عن الأسلحة الموزعة.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء المعني بالصومال، فإن هدفنا هو بدء إقامة علاقة عمل بناءة مع الفريق والحفاظ عليها وفي التعاون بشأن تحديد كيفية التصدي للتهديدات الأمنية من حيث تمويل الإرهاب، وتدفق الأسلحة غير القانونية وتجارة الفحم غير المشروعة في الصومال، مع المساعدة في التوصل إلى فهم أعمق لاستخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وقد عقدت حكومة الصومال الاتحادية عددا من الاجتماعات مع منسق الفريق في الأشهر القليلة الماضية بهدف تحسين العلاقات. لكننا لم نتفق على سبل المضي قدما، حيث أن أولوياتنا لا تزال غير متسقة ولا تزال شواغلنا دون استجابة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، وجه الفريق أو فريق الرصد خلال الولاية السابقة ادعاءات لا أساس لها ضد أفراد معينين داخل الحكومة وخارجها. وقد أضرت هذه الادعاءات بالعلاقات وتسببت في إلحاق أضرار كبيرة بالسمعة. وندرك أن أفضل الممارسات في رصد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة تتمثل في الإبلاغ القائم على الأدلة بمستوى معقول من الإثبات ولكن هذا النهج لم يتبع في الحوادث الأخيرة. ولذلك نطلب مرة أخرى إنشاء آلية موثوقة لمعالجة الحالات التي تطلق فيها الإدعاءات جزافا. ويجب على المجلس أيضا أن يكفل بذل جميع الجهود في الوقت المناسب لكفالة إجراء تحقيقات كاملة في حالات سوء السلوك من جانب فريق الخبراء، تمشيا مع قواعد الأمم المتحدة وأحكامها.

إن حكومة الصومال الاتحادية على ثقة من أنه سيتم بذل جميع الجهود لتعزيز وتحسين المساءلة والمسؤولية في مختلف المسائل المتعلقة بالسلوك، بما في ذلك من خلال تطبيق التوجيهات المتعلقة بالسياسات والممارسات وتعزيز قدرات التحقيق. ونحن على ثقة من أن هذه الجهود ستستمر في زيادة الوعي، والتحقيق في الانتهاكات ومعالجتها على وجه السرعة لضمان المساءلة في حالات سوء السلوك المستمر، مما يضمن التعاون الكامل بين البلد المضيف وفريق الخبراء.

وفي الختام، الصومال لا يزال يواجه تحديات متعددة الأبعاد في ظل الأولويات المتضاربة. وتشارك حكومة الصومال الاتحادية في الوقت نفسه في التصدي للتمرد وبناء مؤسسات قوية ومستقرة تمشيا مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية الصومالية. ولا يزال نقص الموارد والمرونة اللوجستية يشكلان تحديين رئيسيين في التكيف مع الاستراتيجيات التشغيلية المتغيرة من جانب المتمردين. ويشكل تعزيز آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتخطيط المشترك أولوية بالنسبة لحكومة الصومال الاتحادية وعنصرا محوريا في العمليات المشتركة لمواصلة استعادة المناطق المتبقية الخاضعة لسيطرة حركة الشباب.

وفي هذا الصدد، تطلب حكومة الصومال الاتحادية استمرار دعم المجتمع الدولي في المجالات المذكورة أعلاه لمواجهة تهديدات حركة الشباب بفعالية وتحقيق سلام واستقرار دائمين في الصومال والمنطقة. بيد أن الجزاءات لا تزال تفرض على الصومال دون تقييم سليم لفعاليتها. ولذلك نود مرة أخرى أن نسجل أننا نسعى إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على الصومال، الذي ليس له حد زمني أو معايير محددة بوضوح أو يمكن التحقق منها.

وختاما، لا تزال حكومة بلدي تنظر في المسائل الهامة التي تجري مناقشتها اليوم، وأطلب إلى المجلس أن يدعم علاقة العمل البناءة المستمرة للمضي قدما.

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مسألة عاجلة تشكل تهديدا خطيرا لسلامنا وأمننا. لقد استنفدت حكومة الصومال الاتحادية جميع السبل الدبلوماسية في سعيها إلى أن تمتنع حكومة كينيا عن الأعمال التي تهدد العلاقات التاريخية بين بلدينا والتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي الطويل الأمد بين حكومتينا ومواطنينا.

ويعتقد الصومال أن منطقتنا يمكن أن تحقق نجاحا أفضل بمزيد من التعاون وبقدر أقل من التدخل. ومع ذلك، لا تزال كينيا قوة مزعزعة للاستقرار في الصومال، مما يؤدي إلى امتناعها عن المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن تدخل كينيا السافر في الشؤون الداخلية للصومال انتهاك صارخ لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. وعلاوة على ذلك، فإن هجوم كينيا المستمر على المناطق الحدودية الصومالية يقوض بوضوح استقرارنا وسيادتنا. وتقدمنا الذي أحرزناه بشق الأنفس، بمساعدة المجتمع الدولي، يتعرض اليوم للخطر بسبب الأعمال السلبية المناهضة للسلام التي تقوم بها الحكومة الكينية.

وهذه الأعمال المزعزعة للاستقرار لا تؤثر سلبا على الصومال فحسب، بل إنها تتعارض أيضا مع هدف السلام الإقليمي والعالمي، وفي انتهاك واضح للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي:

”تمتنع جميع الأعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة“.

وتدين بشدة حكومة الصومال الاتحادية تلك الانتهاكات الصارخة وتؤكد من جديد أنها ستتخذ جميع التدابير اللازمة انطلاقا من مسؤوليتها عن الدفاع عن حرمة الصومال وسيادته ووحدته، وفقا لدستورنا، وكذلك القانون الدولي والمواثيق الدولية.

تواصل الحكومة الكينية أعمالها المزعزعة للاستقرار ضد دولتنا، على الرغم من احتجاجاتنا المتعددة. وإذا لم تتوقف الأعمال لمذكورة أعلاه على الفور، فإننا سنتذرع بالمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة وسنعرض قضيتنا ضد انتهاك كينيا لسيادة الصومال واستقلاله السياسي ووحدته وسلامته الإقليمية على مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.